

الجامعة العربية الأمريكية – كلية الدراسات العليا 2020م

حوكمة شركات التأمين في فلسطين

وفاء حسن أحمد جبر

التحليل الإحصائي

أولاً: اختيار الأساليب الإحصائية

- استخدمت الباحثة أساليب وصفية واستدلالية ملائمة لطبيعة البيانات، مثل:
 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس الاتجاه العام لآراء المبحوثين حول أبعاد الحوكمة.
 - اختبار T لعينتين مستقلتين لدراسة الفروق في وجهات النظر بحسب الجنس.
 - تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لقياس الفروق وفقاً لمتغيرات مثل العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.
- مثال: تم استخدام اختبار ANOVA لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم تطبيق الحوكمة بين الموظفين ذوي سنوات الخبرة المختلفة، وهو اختبار مناسب تماماً لهذا الغرض.
- رغم أن الاختبارات كانت مناسبة عموماً، إلا أن الباحثة لم تبرر بشكل كافٍ سبب اختيار كل اختبار على حدة.
- لم توضح الباحثة ما إذا كانت قد تحققت من شروط تطبيق ANOVA أو اختبار T، مثل تجانس التباين أو التوزيع الطبيعي للبيانات، مما قد يضعف من صلاحية النتائج.

ثانياً: تحديد نوع البيانات المستخدمة

- نوع البيانات تم تحديده ضمناً، وهي بيانات كمية ناتجة عن استبانة مقننة، تحتوي على فقرات مغلقة نظام التقدير من 5 درجات
- هذه البيانات تناسب التحليل الوصفي والاستدلالي المستخدم.
- مثال: استخدام مقياس ليكرت الخماسي لجمع استجابات حول مستوى تطبيق الحوكمة يدل على أن البيانات كمية رقمية.

- لم تذكر الباحثة بشكل صريح ومباشر في منهجية الدراسة أن البيانات كمية، وهذا يُعد نقصًا في الشرح المفاهيمي والمنهجي.
- كذلك، لم تُذكر طبيعة المقياس الإحصائي (ترتيبي، فئوي...) بوضوح، مما يصعب على القارئ غير المتخصص الحكم على ملاءمة التحليل.

ثالثًا: استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية

- تم استخدام الإحصاءات الوصفية مثل:
 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس استجابات المبحوثين على مختلف أبعاد الحوكمة.
- وتم توظيف اختبارات الاستدلال الإحصائي بدقة مناسبة لتحليل الفروق بين المجموعات.
- مثال: تم عرض جداول مفصلة لكل بُعد من أبعاد الحوكمة مثل (الإفصاح، الشفافية، المساءلة، إدارة المخاطر...) مع المتوسطات والترتيب النسبي للفقرات، وهو تطبيق سليم.
- التحليل اعتمد على الوصف الرقمي دون شرح كيف تفسر هذه المتوسطات عمليًا.
- لم تتم الإشارة إلى قيمة الفا المقبولة (مثل 0.05) في اختبارات الفرضيات، مما يضعف من وضوح التفسير.
- غاب ربط النتائج الرقمية بالواقع الميداني أو الخبرة العملية للموظفين، مما يحد من البُعد التفسيري البشري.

رابعًا: استخدام التحليل النوعي

- لا يوجد تحليل نوعي فعلي في الدراسة.
- لم يتم تضمين مقابلات أو أسئلة مفتوحة، ولم يتم استخدام أي من أدوات التحليل النوعي مثل:
 - التحليل المضموني (Content Analysis)
 - التحليل التركيبي أو المقارن
- أي أن الدراسة اقتصرَت على البيانات الكمية فقط، رغم أن بعض أهداف البحث (مثل تفسير معوقات الحوكمة أو رصد البيئة التنظيمية) كانت لتستفيد من دعم نوعي يُضيف عمقًا للتفسير.
- اختيار المنهج الكمي قد يكون مبررًا نظرًا لطبيعة العينة (موظفون إداريون)، وصعوبة إجراء مقابلات مع عدد كبير منهم.
- ومع ذلك، كان يمكن إضافة أسئلة مفتوحة في نهاية الاستبانة للحصول على رؤى أكثر نوعية تعزز التحليل الكمي.

الخلاصة

- يمكن القول إن التحليل الإحصائي في هذه الدراسة تم تنفيذه باستخدام أدوات مناسبة لطبيعة البيانات وأسئلة البحث، وتم توظيف الإحصاء الوصفي والاستدلالي بطريقة تخدم أهداف الدراسة.
- ومع ذلك، افتقر التحليل إلى بعض العناصر التفسيرية التي تُعزز من الفهم البشري للنتائج، مثل ربط الأرقام بالواقع العملي، وتبرير اختيار الأساليب، والتمييز الصريح بين نوع البيانات المستخدمة.
- كما أن الاعتماد الكامل على البيانات الكمية دون توظيف أي عنصر نوعي قد حرم الدراسة من عمق إضافي كان يمكن أن يسهم في تفسير بعض النتائج. بوجه عام، يعد التحليل الإحصائي في الدراسة جيدًا على مستوى التطبيق، لكنه يحتاج إلى مزيد من التحليل التفسيري والنقدي لتحقيق تكامل أكثر بين الأرقام والمعاني.

تقديم الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الثاني

221002181